بنك الخليج
GULF BANK
معكم نستثمر

الكويت 16 أبريل 2018

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً رفع تصنيف القوة المالية لبنك الخليج من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	16 أبريل 2018
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1" - تصنيف القوة المالية:"A-" - تقييم الدعم: "1"
مدلولات التصنيف	- جودة وتحسن الأصول الناتجة عن القروض - نسب قوية لكفاية رأس المال - وضع جيد للسيولة، نسبة قوية لصافي الأصول السائلة - تحسن الربحية التشغيلية - قوة شبكة فروع البنك المحلية
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- رفع تصنيف القوة المالية للبنك إلى " A- " من " BBB+" - تعديل النظرة المستقبلية من"إيجابية" إلى "مستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تصنيف العملة الأجنبية: **مستقرة** تصنيف القوة المالية: **مستقرة**
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<u>ترجمة الملخص التنفيذي:</u> قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" برفع تصنيف القوة المالية لبنك الخليج إلى "A-" من "BBB+". ويدعم رفع ذلك التصنيف التحسن الجيد والمستمر في جودة الأصول الناتجة عن القروض، وقوة رأس المال، وأوضاع السيولة الجيدة. وقد انتعشت الربحية التشغيلية للبنك في العام 2017 مما وفر قدرة أكبر على امتصاص المخاطر بصرف النظر عن الارتفاع الكبير في نسبة تغطية احتياطي خسائر القروض في نهاية عام 2017. كما يعكس هذا التصنيف المركز الجيد للبنك وشبكة فروعه المحلية وخاصة قوته في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

أما العوامل الرئيسية المقيدة للتصنيف فتبقى تركزات العملاء في قاعدة الودائع وبشكل أقل في محفظة القروض. ولا تزال نسب تركزات ودائع العملاء مرتفعة على الرغم من كون ذلك عاملاً مشتركاً مع بنوك كويتية أخرى وهناك قدرة كبيرة على مواجهتها نظراً لكون معظم كبار المودعين من الجهات الحكومية حيث حافظت هذه الودائع على استقرارها كما في السابق. ومن العوامل المقيدة الأخرى للتصنيف هي بيئة التشغيل التي لا تزال مليئة بالتحديات (على نحو مشترك مع سائر البنوك) بالنظر إلى الانتعاش الاقتصادي المعتدل وظروف السوق العقارية التي لا تزال ضعيفة بعض الشيء في الكويت.

هذا، وقد قامت الوكالة برفع تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل إلى "A+" من "A" وتصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير إلى "A1" من "A2". وقامت بتثبيت تقييم الدعم عند "1"، مما يعكس الضمان الشامل الذي تقدمه الحكومة الكويتية لجميع ودائع العملاء في الكويت، والسجل الحافل لكل من بنك الكويت المركزي وبشكل أوسع حكومة الكويت في دعم البنوك الكويتية في وقت الحاجة، ودعمهما لبنك الخليج بشكل خاص. ولفتت الوكالة إلى أن الدعم الحكومي للبنوك الكويتية جيد مع احتمال كبير بتوفير دعم رسمي قوي للغاية في حال استدعى الأمر، خاصةً على صعيد السيولة. ومما يعزز هذا الاحتمال هو تصنيف بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. وإلى جانب رفع لتصنيف البنك من قبل الوكالة، تم تعديل النظرة المستقبلية لجميع التصنيفات إلى "مستقرة" من "إيجابية".

حافظ بنك الخليج على مركزه كثالث أكبر بنك تقليدي تجاري من حيث إجمالي الأصول المجمعة في الكويت، وهو لا يزال مصرفاً هاماً في مجال الخدمات المصرفية للشركات كما يسجل نمواً متزايداً في محفظة القروض الممنوحة للأفراد. في العام 2017، استمرت مؤشرات السيولة الجيدة للبنك في التحسن. وقد ساهمت الإجراءات التصويبية والمزيد من عمليات شطب القروض في تخفيض نسبة القروض المتعثرة إضافةً إلى النسب المرتفعة في احتياطي خسائر القروض وتوافر مراكز تغطية فعالة وتحسنهما بشكل أكبر في عام 2017. وعلى الرغم من الإنكشاف الكبير نسبياً للبنك على القطاع العقاري، إلا أن التحسن الملحوظ في جودة هذه المحفظة يعتبر تطوراً إيجابياً في ظل الأوضاع السائدة لسوق العقار في الكويت الذي لا يزال ضعيفاً. وقد حققت مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن

القروض لدى بنك الخليج نتائجاً أفضل من معدلات سائر البنوك في نهاية العام 2017 وهي مؤشرات مهمة لدعم التصنيف.

وتأتي قاعدة التمويل السليمة والأوضاع الجيدة للسيولة في البنك مدعومة بقاعدة راسخة من ودائع العملاء بالرغم من تركزات تلك الودائع كما هو الحال لدى البنوك الأخرى في مواجهة هذا القطاع. ومن عوامل تخفيف مخاطر تلك التركزات طبيعة الودائع الكبيرة التي تعود لكيانات حكومية أو شبه حكومية وتعتبر مستقرة عموماً. وكانت المؤشرات الرئيسية للسيولة في البنك قد تراجعت بشكل معتدل نظراً لتباطؤ نمو ودائع العملاء مقابل تمديد آجال القروض وكذلك انخفاض الأرصدة النقدية. وبالرغم من ذلك، فقد حافظت مؤشرات السيولة في البنك على مستوى جيد تفوقت على سائر البنوك. وتعتبر الميزانية العمومية لبنك الخليج قوية مدعومة برأس المال. وفي حين تراجع معدل كفاية رأس المال بشكل طفيف على خلفية النمو السريع للأصول المرجحة بالمخاطر، إلا أن قاعدة رأس المال حافظت على مستوياتها الثابتة مع توفر حصة جيدة من حقوق المساهمين في الشريحة الأولى من رأس المال (CET1). هذا وقد تحسنت كل من نسبة الرفع المالي المطلوبة بموجب تعليمات بازل 3 ونسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول.

وبالنسبة لإيرادات البنك، فإن الارتفاع المتواضع المستمر في صافي الربح يعتبر عاملاً مقيداً لكنه محدود للغاية نظرًا لقوة الربحية التشغيلية وتحسنها، فقد تعافى صافي الإيرادات من الفائدة لدى بنك الخليج بفضل التوسع في محفظة القروض واتساع هامش صافي الفائدة الذي عوّض أيضًا عن انكماش الإيرادات من غير الفوائد. وقد ساهمت الزيادة المعتدلة في مصروفات التشغيل في تحقيق نمو سليم على مستوى التشغيل وعلى الرغم من ارتفاع صافي تكلفة المخصصات، فقد أعلن البنك أيضًا عن زيادة جيدة في صافي الربح. وقد تحسنت معدلات الربح التشغيلي والصافي في العام 2017 بالرغم من بقاء الربحية أقل من معدلات سائر البنوك على المستوى التشغيلي.